منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

بالحقائق والأرقام: قراءة معمّقة حول البطالة في الأردن

تموز 2025

ملخص سياسات

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخًا لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376

ملخص السياسات: وثيقة مختصرة تهدف إلى تقديم توصيات مبنية على بيانات وأدلة، لمعالجة قضايا وتحديات محددة، وتزويد صنّاع القرار بمقترحات عملية تُسهم في صياغة سياسات فعّالة قائمة على الحقائق.

يسر منتدى الاستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميه للاستفادة منه والاقتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

لتقييم الدراسة

مقدمة:

تُعد البطالة من أبرز التحديات المزمنة التي تواجه الاقتصاد الأردني، فلم تعد تخلو أي ورقة بحثية أو سياسة وطنية أو إستراتيجية تنموية عن ذكرها، وغالبًا ما يُشار إليها على أنها "**معضلة الاقتصاد**"؛ نظرًا لارتباطها الوثيق بمستويات المعيشة، والاستقرار الاجتماعي، وفرص النمو، ولا سيما بين فئة الشباب وحملة الشهادات الجامعية.

وتعتمد منظمة العمل الدولية منهجية موحدة لاحتساب معدل "البطالة العام" لجميع البلدان، التي تشمل جميع الأفراد المقيمين في الدولة من مواطنين وغير مواطنين، في حين تتجه العديد من الدول إلى قياس معدل البطالة على مستوى مواطنيها فقط، من أجل توجيه السياسات نحو تشغيلهم، كما هو الحال في عدد من الدول العربية.

وتشير أرقام المنظمة لعام 2024، إلى أن **الأردن يحتل المرتبة 12 عالميًّا من أصل 187 دولة في مؤشر "البطالة العام"، وبمعدل 18%.** ما يعكس عمق هذه الإشكالية مقارنة بدول العالم، حيث **يزيد هذا المعدل بمقدار الضعف تقريبًا على "المعدل العام" في الدول العربية، وحوالي أربعة أضعاف على "المعدل العام" العالمي.**

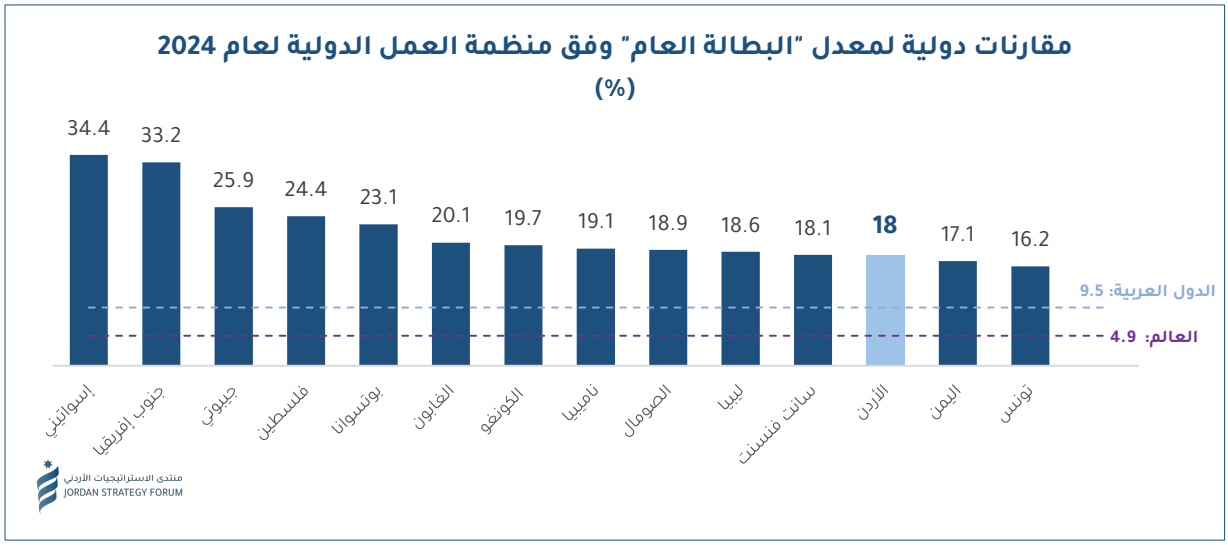

المصدر: قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي، مؤشر البطالة بحسب نموذج منظمة العمل الدولية، 2025

ووفقًا للبيانات المحدّثة لدائرة الإحصاءات العامة، سجّل معدل "البطالة العام" في الأردن للربع الأول من عام 2025 نحو 16.6%، وهو يشمل معدل "البطالة للأردنيين" بنسبة (21.3%)، ومعدل "البطالة لغير الأردنيين" بنسبة (9.7%). ويلاحظ هنا، التفاوت الكبير بين

المعـدلين، ممـا يثيـر تسـاؤلات جوهريـة حـول دور العمالـة غيـر الأردنيـة ومـدى تأثيرهـا فـي خفـض معدل "البطالة العام" على المستوى الكلي للمملكة.

وفـي هـذا السـياق، ارتـأى منتـدى الإسـتراتيجيات الأردنـي **تسـليط الضـوء بشـكل أعمـق علـى معـدل "البطالـة العـام" وتفصـيلاته،** مـن خـلال ملخـص السياسـات هـذا، **الـذي يوضـح هيكليـة سـوق العمـل الأردنـي، ممـا يعطـي صـنّاع القـرار وراسـمي السياسـات صـورة أدق حول معضلة البطالة بين الأردنيين، وكيفية التعامل معها**، من خلال:

- تقـديم بعـض المشـاهدات حـول معـدل "البطالـة العـام" وتوزيعاتـه علـى مسـتوى المواطنين وغير المواطنين.
- تقديم بعض التوصيات والحلول المقترحة لتخفيض معدل البطالة لدى الأردنيين.

1. أبرز المشاهدات حول معدل "البطالة العام" وتوزيعاته

1.1 معدل "البطالة العام" وتوزيعاته:

- وفـق بيانـات دائـرة الإحصـاءات العامـة للربـع الأول مـن سـنة 2025، فقـد بلـغ معـدل "البطالـة العـام" حـوالي 16.6%. فيمـا بلـغ معـدل البطالـة للأردنيـين مـا نسـبته 21.3%، مقابـل 9.7% لغيـر الأردنيـين. وتُعَـدّ معـدلات "البطالـة العامـة" للقـوى العاملـة مـن الأردنيـين وغيـر الأردنيين مرتفعة جدًّا بين فئة الشباب، وحملة البكالوريوس فأعلى، والإناث.

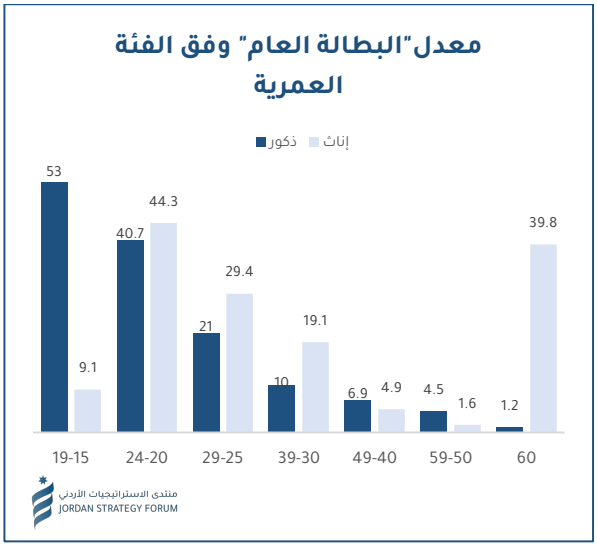

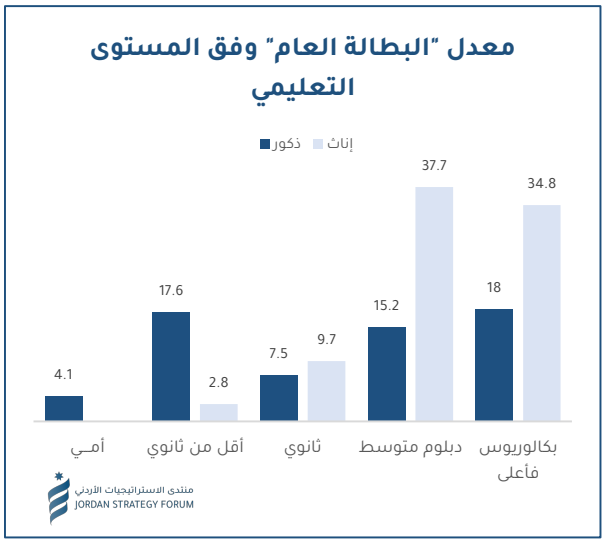

المصدر: قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات العمالة والبطالة، 2025

- وعند المقارنة بين تطور معدلات البطالة للأردنيين وغير الأردنيين خلال السنوات الأربع الماضية، يلاحظ تراجع معدل البطالة لكليهما بحوالي 2.7 نقطة للأردنيين، و3.0 نقطة مئوية لغير الأردنيين. ويُعزى انخفاض معدل البطالة للأردنيين، إلى انخفاض معدل البطالة لكل من الذكور بمقدار 4.2 نقطة، والشباب (20-24 عام) بنحو 2.3 نقطة، على الرغم من ارتفاع معدل البطالة بين الإناث بواقع 2.2 نقطة.

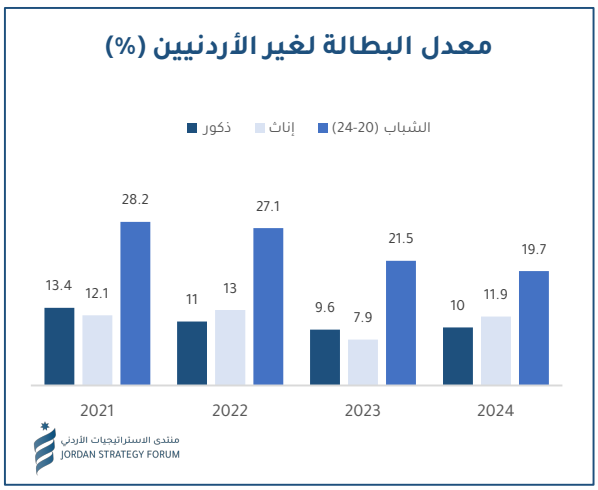

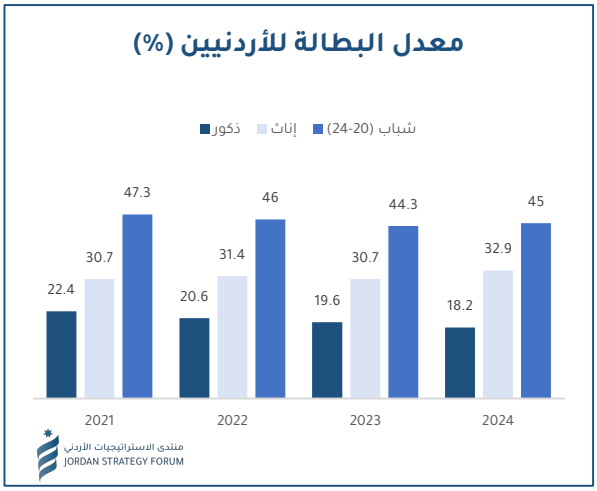

المصدر: قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات العمالة والبطالة

- وعلى الرغم من أن معدل البطالة للأردنيين بين الإناث يبلغ 32.9%، مقارنة مع 18.2% بين الذكور، إلا أن الأرقام المطلقة تُظهر أن عدد المتعطلين الذكور نحو 285 ألفًا، أي ما يعادل ضِعفي عدد المتعطلات من الإناث (144 ألفًا). بالمحصلة، يمكن القول بأن تحدي البطالة في الأردن يمثل في الأساس مشكلة تواجه الذكور بصورة أكبر من الإناث.

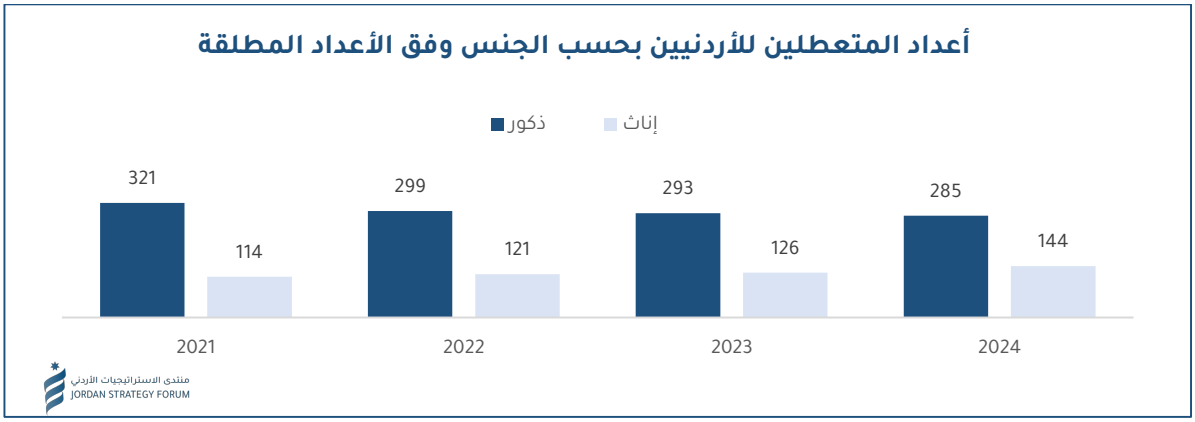

المصدر: قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات العمالة والبطالة

2.1 تقديرات منتدى الإستراتيجيات الأردني لحجم القوى العاملة غير الأردنية:

لتفسير انخفاض معدل "البطالة العام"، تم الرجوع إلى المعادلة التي تعتمدها دائرة الإحصاءات العامة، وتساوي:

$$\text{معدل "البطالة العام"} = \frac{\text{أعداد [المتعطلون (الأردنيون + غير الأردنيين)]}}{\text{القوى العاملة* من (الأردنيين وغير الأردنيين)}}$$

* القوى العاملة = المشتغلون + المتعطلون

ونظرًا لعدم توافر البيانات حول أعداد القوى العاملة من غير الأردنيين، قام منتدى الإستراتيجيات الأردني باستخدام البيانات والنسب المتوافرة، التي تتيح إمكانية تقدير حجم القوى العاملة من غير الأردنيين؛ لمقارنتها مع القوى العاملة الأردنية، من أجل تكوين فهم أعمق حول واقع سوق العمل في الأردن، وأسباب تفاوت معدلات البطالة بين الأردنيين وغير الأردنيين، وتأثيرها النسبي في المعدل العام.

وبالاستناد إلى معادلة احتساب معدل "البطالة العام"، وبيانات دائرة الإحصاءات العامة **لعام 2024**، نلاحظ ما يأتي:

- بلغ **معدل "البطالة العام" 16.8% على مستوى القوى العاملة في المملكة**. في حين بلغ معدل البطالة لدى الأردنيين 21.4%، و10.3% لغير الأردنيين.
- بلغ **إجمالي القوى العاملة للأردنيين حوالي 2.01 مليون فرد**، منهم نحو 1.58 مليون فرد مشتغلين، و430 ألف فرد متعطلين عن العمل.
- بالاستناد إلى الأعداد والنسب أعلاه:
  - يُقدّر **حجم القوى العاملة من غير الأردنيين** لعام 2024، **بنحو 1.42 مليون فرد**.
  - يُقدّر **عدد المشتغلين من غير الأردنيين بنحو 1.28 مليون فرد**، مقابل 147 ألف فرد عاطل عن العمل من غير الأردنيين.

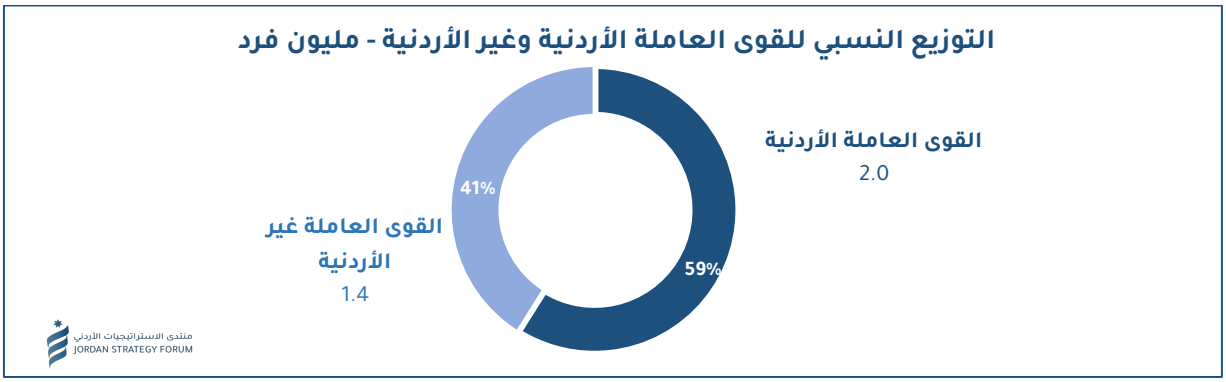

المصدر: تقديرات منتدى الإستراتيجيات الأردني بالاستناد إلى قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة (2024).

تُظهر الأرقام أن العمالة غير الأردنية تمثل شريحة كبيرة من سوق العمل، وأن معدل البطالة لديها أقل بكثير من نظيرها لدى الأردنيين، مما كان له أثر مباشر في خفض معدل "البطالة العام".

وفي السياق ذاته، تُظهر البيانات أن عدد المشتغلين من غير الأردنيين يعادل نسبة 80% من إجمالي عدد المشتغلين الأردنيين. **وبعبارة أخرى، يقابل كل 10 عمال أردنيين ما يقرب 8 عمال غير أردنيين.** أي أن العمالة المحلية تواجه مزاحمة شديدة من العمالة الوافدة في سوق العمل الأردني؛ حيث **تشير التقديرات إلى أن عدد العاملين من غير الأردنيين يتجاوز 3 أضعاف عدد العاطلين عن العمل من الأردنيين** في سوق العمل الأردني.

وتجدر الإشارة الى أنه، ووفق إحصاءات وزارة العمل الأردنية لعام 2024، فقد بلغ عدد العمالة غير الأردنية المسجلة لدى الوزارة للعام ذاته حوالي 312.9 ألف فرد. في حين بلغ عدد العاملين من غير الأردنيين والمسجلين ضمن مؤسسة الضمان الاجتماعي لعام 2023، حوالي 212.3 ألف فرد، وهي أحدث البيانات المتاحة.

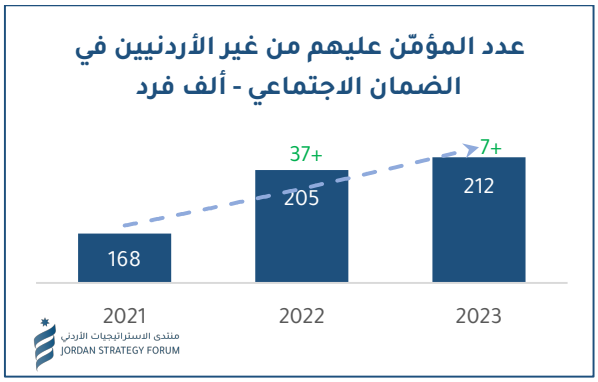

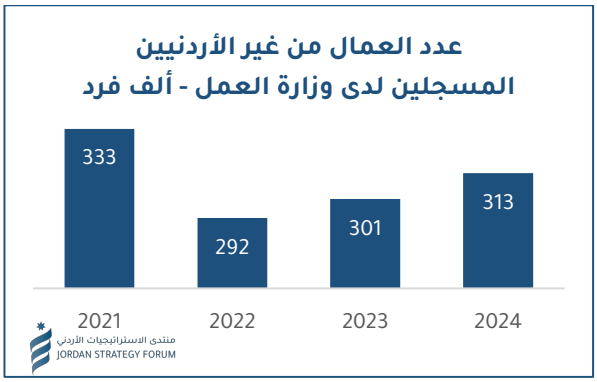

المصدر: التقرير السنوي لوزارة العمل الأردنية (2024)، والتقرير السنوي لمؤسسة الضمان الاجتماعي (2023)

وبالنظر إلى أرقام وزارة العمل حول العاملين من غير الأردنيين المسجلين لدى الوزارة، وإلى تقديرات المنتدى لحجم القوى العاملة من غير الأردنيين، **يتبيّن أن ما يزيد على مليون عامل أجنبي يعملون فعليًّا في السوق الأردني، ولكن خارج نطاق الاقتصاد الرسمي** (غير مسجلين في وزارة العمل أو الضمان الاجتماعي). في حين **بلغ عدد العمالة الأردنية غير الرسمية حوالي 300 ألف فرد،** بالاستناد إلى أرقام المؤمن عليهم في الضمان الاجتماعي.

وفي ضوء ذلك، تشير تقديرات منتدى الإستراتيجيات الأردني إلى أن نسبة العمالة غير الرسمية في الأردن تقدّر بـ 43% من إجمالي المشتغلين. في حين تشكّل نسبة **"العمالة**

غير الرسمية" من غير الأردنيين حوالي 77% من إجمالي العمالة غير الرسمية الكلية، أي ما يعادل **ثلاثة أضعاف العمالة غير الرسمية من الأردنيين**. ويتوقع أن هذه العمالة تتركز بشكل كبير ضمن قطاعات، كالزراعة، والبناء والتشييد، والتجارة والمطاعم، والخدمات. الأمر الذي يؤكد وجود اختلالات هيكلية في تنظيم سوق العمل، وضعف منظومة الرقابة، والشمول في الحماية الاجتماعية.

خريطة توزيع القوى العاملة في الأردن للعام 2024

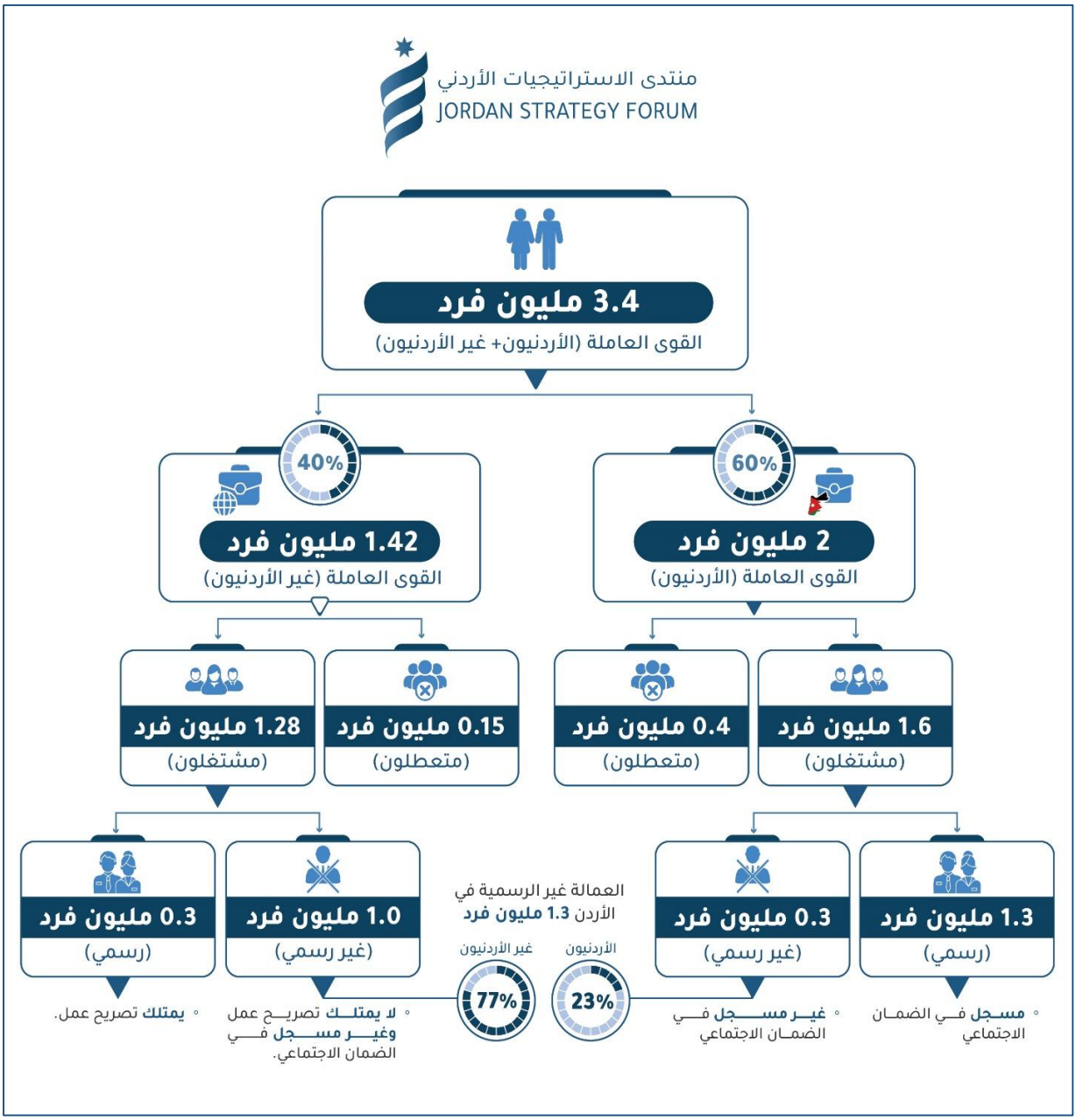

المصدر: تقديرات المنتدى بالاستناد إلى قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة (2024)، والضمان الاجتماعي (2023)، ووزارة العمل (2024)

وتكمن خطورة هذا الخلل في أن **شريحة واسعة من العمالة غير الأردنية تستحوذ على نسبة كبيرة من الفرص** في سوق العمل، بينما **لا تسهم بشكل فعّال في رفد الإيرادات العامة.** إذ إن غالبية هذه العمالة لا تخضع لضريبة الدخل، ولا تساهم في منظومة الضمان الاجتماعي، وتستفيد بالمقابل، **من الإعفاءات غير المباشرة**، ولاسيّما من السلع المدعومة، كأسطوانة الغاز، والكهرباء، والمياه، وإعفاءات ضريبة المبيعات على السلع والخدمات الأساسية، ما يعني تحميل الخزينة العامة أعباءً مالية إضافية.

كما تُعَدّ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستهلاك الخاص محدودة؛ لأن جزءًا كبيرًا من دخولها يُحوَّل إلى الخارج، إذ تشير بيانات البنك المركزي الأردني إلى أن تحويلات العاملين الرسمية إلى الخارج بلغت نحو 361.3 مليون دينار أردني خلال عام 2024.

ويؤكد هذا الواقع - من منظور اقتصادي ومالي - عدم اتساق السياسات الحالية مع أولويات التشغيل الوطني، ومتطلبات العدالة الضريبية، وكفاءة الإنفاق العام، فضلًا عن الاختلال في توجيه الموارد الاقتصادية.

2. التوصيات والحلول المقترحة:

في ضوء ما سبق من ملحوظات واستنتاجات، يوصي منتدى الإستراتيجيات الأردني **بضرورة التدخل الفوري لمعالجة هذا الخلل البنيوي في سوق العمل**، من خلال الوقوف على الأسباب الجوهرية وراء الحجم المتزايد للقوى العاملة من غير الأردنيين، التي تكاد تشكل حوالي نصف المشتغلين في سوق العمل الرسمي وغير الرسمي، إضافة إلى ضرورة إعادة تقييم الأرقام والإحصاءات الرسمية ذات الصلة بدقة وشفافية.

كما يرى المنتدى ضرورة **إعادة ضبط موازين سوق العمل، وتوجيه مكتسباته نحو الداخل بدلًا من تسربها إلى الخارج، عبر مراجعة السياسات المرتبطة بتنظيم العمالة الوافدة**، وتفعيل آليات إدماجها ضمن الإطار الرسمي، أو ترشيد وجودها بما يتماشى مع الأولويات الوطنية للتشغيل والإنتاجية.

ويُعد ضبط هذا الملف - ولا سيما من خلال **تنظيم العمالة غير النظامية والحد التدريجي من توسعها** - خطوة محورية لخلق المزيد من فرص العمل للأردنيين، وخفض معدلات البطالة المرتفعة بينهم.

وبالإضافة إلى ما سبق من توصيات، **يرى منتدى الإستراتيجيات الأردني أهمية تبني مجموعة من التدخلات التكاملية على المديين المتوسط والبعيد**، من أبرزها:

1. **تعزيز الحوافز لتشغيل الأردنيين**: تقديم حوافز ضريبية وتشغيلية مؤقتة للشركات والمؤسسات التي ترفع نسب توظيف الأردنيين، خاصة في القطاعات ذات الأجور المتدنية أو التي تعاني من نقص العمالة الوطنية، بالإضافة إلى دعم برامج التدريب في أثناء العمل.
2. **تشديد الرقابة على الاقتصاد غير الرسمي**: توسيع أدوات الرقابة وتفعيل العقوبات على الجهات التي تشغّل عمالة غير رسمية أو غير مرخصة، مع اعتماد حلول رقمية لتتبع هذه العمالة وتصنيفها، ودمجها تدريجيًّا في الاقتصاد الرسمي.
3. **تعزيز الشفافية في البيانات والإحصاءات**: نشر تقارير محدّثة ودورية أكثر تفصيلًا حول تركيبة سوق العمل وتوزيعاته المختلفة.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة

www.jsf.org

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan